

## بعد نجاح أنصار أردوغان بتعديل الدستور التركي بنسبة قليلة

# الانقسامات تظهر على الملأ.. و«الشعب الجمهوري» يدعو إلى إلغاء نتائج الاستفتاء



تظاهرة لرافضي نتائج الاستفتاء في اسطنبول (أ.ف.ب)

لوح أنصار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالأعلام في الشوارع في حين قرع معارضوه القدور والأواني في منازلهم للاحتجاج بعد أن منح فوز بنسبة ضئيلة في الاستفتاء منصب الرئيس التركي وسلطات واسعة وكشف عن الانقسامات في البلاد. وتعرض المعارضة على نتيجة الاستفتاء حول تعزيز صلاحيات أردوغان ووصول الأمر بأحد قادتها إلى طلب إغائه، حيث طلب أكبر حزب معارض في تركيا أمس إلغاء الاستفتاء مشيراً إلى مخالفات فيه.

وقال بولنت تركان نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري (اشتراكي ديمقراطي) في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء «دوغان»: «ليس هناك إلا قرار واحد يجب اتخاذه، هو إلغاء الاقتراع من قبل المجلس الانتخابي الأعلى»، وأضاف: إن العديد من الناخبين لم يتمكنوا من التصويت بشكل سري كما أن عمليات فرز الأصوات جرت بعيداً عن الأنظار.

وأوضح خلال مؤتمر صحفي في مقر الحزب في أنقرة: «هذه الانتخابات التي طبقت مبدأ «تصويت مفتوح وفرز أصوات سري»، ستأخذ مكانها ضمن صفحات مظلمة من التاريخ».

وأكد أن حزب الشعب الجمهوري سيقدم طعناً في النتائج إلى المجلس الانتخابي الأعلى: «فور الانتهاء من استعداداتنا، مشيراً إلى احتمال طلب التماس المحكمة الدستورية التركية أو المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ومن المفترض أن يترأس الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أمس، في الجمع الرئاسي بالعاصمة التركية أنقرة، اجتماعاً لمجلس الوزراء لدراسة نتائج الاستفتاء الذي جرى الأحد.

ويوجب التعديل الذي سيحل الجزء الأكبر منه حين التصديق في الانتخابات المقبلة في ٢٠١٩. سيمسح الرئيس صاحب السلطة التنفيذية الوحيد ويتكهن التدخل في السلطين القضائية

والتشريعية وإصدار مراسيم. والمادة الوحيدة التي يمكن تطبيقها فوراً هي إمكانية انضمام الرئيس إلى حزب. وأكد المجلس الانتخابي الأعلى فوز «النعم»، موضحاً أن مؤيدي الإصلاح يتقدمون على رافضيها بفارق ١,٢٥ مليون صوت. لكن أكبر حزبين معارضين في

تركيا «حزب الشعب الجمهوري» و«حزب الشعوب الديمقراطي» تحدثا عن «عمليات تلاعب» خلال الاستفتاء وأكد أنها سيطلعتان فرز الأصوات مؤكداً أن هذه البطاقات خصوصاً إجراء أعلنته المجلس الانتخابي الأعلى في اللحظة الأخيرة تؤكد صلاحية البطاقات التي لا تحمل الختم الرسمي لمركز

التصويت حيث حصلت عملية الاقتراع. لكن رئيس المجلس الانتخابي الأعلى سادي غوفن رفض أمس الاتهامات مؤكداً أن هذه البطاقات «صالحة»، وقال إنه لا يعرف كم عدد البطاقات التي لا تحمل ختماً وتم احتسابها. وفي هذا السياق أعلن مراقبون

## قلق أوروبي بالغ من نتائج الاستفتاء

توالت ردود الأفعال الأوروبية الحذرة من نتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي جرت في تركيا الأحد، حيث دعت المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل أمس رئيس النظام التركي رجب أردوغان إلى السعي لإجراء حوار قائم على الاحترام مع كل الأحزاب السياسية بعد أن أظهرت نتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية أن ٥١٪ من الأتراك فقط وافقوا عليها، مؤكدة أن «الفارق الضئيل يدل على عمق انقسام المجتمع التركي».

في حين طرح هنريك بوغرات النائب في البرلمان الفدرالي البلجيكي، فكرة حرمان المواطنين الأتراك حاملي الجنسيتين من الجنسية البلجيكية، قائلاً: «أكثر من نصف الأتراك صوتوا

روسيا اليوم- سبوتنيك- أف ب

## النظام الرأسمالي الغربي على طريق الانحدار

حسين عطوي  
المنتجات التي تصدورها الدول الناشئة، بالقياس إلى مثيلاتها الأميركية والغربية التي لم يعد بالإمكان الحد منها بسبب تحرير الأسواق والتخلي عن نظام الحصانة الذي كان معمولاً به في المرحلة السابقة.

لقد دفع هذا الوضع الشركات الصناعية الغربية إلى البحث عن سبل لخفض تكاليف الإنتاج للمتمكن من مواجهة المنافسة في الأسواق الداخلية والعالمية. فعمدت إلى سلسلة خطوات وإجراءات كانت لها انعكاسات سلبية كبيرة على نظام التقديرات الاقتصادية وفرص العمل داخل بلدانها وتمثلت بالآتي:

– نقل المصانع إلى دول من العالم الثالث، حيث كلف إنتاج السلع أقل إن كان لناحية أسعار المواد الخام، أو أجور اليد العاملة.

– الضغط على الحكومات الرأسمالية في بلدانها لتعديل قوانين العمل بما يمكنها من تغيير شروط العمل التي تحمي اليد العاملة المحلية ومستوى الأجور والضمانات الاجتماعية لصحة تشغيل يد عاملة أجنبية أقل تكلفاً من اليد العاملة المحلية، لناحية التحرر من الأجور المرتفعة ومن الضمانات التي كان يربتها تشغيل العمال المحليين عبر العودة إلى نظام الأجر بالساعة.

– تعديل النظام الضريبي بحيث يتم تخفيض الضرائب عن أصحاب الدخل المرتفعة. هذه السياسات الرأسمالية النيولبرالية أدت إلى زيادة تركز الثروة بيد قلة قليلة من أصحاب الثروات الضخمة من أثرياء العالم الجديد، وبالتالي زيادة حدة التفاوت الاجتماعي وسحق الطبقات الوسطى وانتشار البطالة وطالبي المساعدات الاجتماعية، ما أدى إلى تراجع معدلات نمو الاقتصاد الحقيقي، وإلى التسبب في توليد عجوزات في الميزان التجاري للدول الرأسمالية، كما أدى تفاقمه إلى توليد ما بات يعرف بالدين العام الذي أصبح علة العطب، وتسبب بالفوائد العالية وزيادة تحكم الطبقة المالية الريعية وهو ما انعكس في اتجاهين:

الأول: زيادة الركود الاقتصادي وتراجع الإنتاج، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة وتراجع أداء الخدمات العامة، وترهل البنية التحتية التي جرى إهمال صيانتها لعدم توافر الأموال بسبب العجوزات الكبيرة في الموازنة في بلدان مثل أميركا وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا... الخ.

الثاني: اتجاه الحكومات الرأسمالية إلى السعي لحل أزماتها بالعودة إلى سياسة شن الحروب الاستعمارية لإخضاع الدول وإعداء هيمنتها على الأسواق والموارد.

هذا الواقع الذي باتت ترزح تحت وطأته بلدان الرأسمالية الغربية دفع كبار الكتاب والصحفيين من خلال المنافسة، ولا هي قادرة على العودة إلى فرض هيمنتها بواسطة القوة العسكرية، وهذا ما يجعلها تغرق بمزيد من أزماتها وتواجه احتداماً في الصراع الاجتماعي والانقسام بين مكوناتها.

معروف أن صعود الرأسمالية كمنموذج اقتصادي وتقدمها وازدهارها، ترافق مع تأمين تقديرات اجتماعية وتحقيق الرفاهية في الدول الغربية الصناعية، وهذه المرحلة من الرأسمالية تمثلت في توفير الحماية لأسواقها من جهة، وغزو أسواق العالم الثالث والنامي من جهة ثانية، ذلك أنه لم تكن الرأسمالية بعد تواجه منافسة من الاقتصادات الاشتراكية التي كانت سائدة في الاتحاد السوفييتي السابق ودول أوروبا الشرقية، التي كانت جزءاً من المنظومة الاشتراكية السوفييتية، ولا من جمهورية الصين الشعبية أو البرازيل وغيرها من الدول الناهضة اقتصادياً هذه الأيام، فمثل هذه الاقتصادات كانت اقتصادات تعتمد على أسواقها المحلية، ولم تكن في وضع يهلها لمنافسة الاقتصادات الرأسمالية في الخارج.

غير أن النظام الرأسمالي الذي حقق ازدهاراً مستمراً، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتنفيذ مشروع مارشال في أوروبا وانتقل إلى مرحلة التقدم في أواخر الستينيات من القرن الماضي، استمر هذا النظام في الحفاظ على هذه الوتيرة من الازدهار حتى أوائل التسعينيات من القرن الماضي، إلى أن بدأت الاقتصادات الرأسمالية الغربية تعاني من الأزمات التي ازدادت مع بداية القرن الواحد والعشرين.

التراجع في وضع الرأسمالية الغربية، بدأ عملياً مع أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، مع صعود نهج النيولبرالية في ظل إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان، وإدارة رئيسة الوزراء البريطانية تاتشر، حيث بدأت سياسة فتح الحدود والعودة الرأسمالية الساعية إلى زيادة عملية النهب والاستغلال، ليس فقط في دول العالم الثالث، وإنما أيضاً في الدول الرأسمالية نفسها، التي تحول جزء منها ليصبح مصدر الأرباح الأساسية التي يحققها، يأتي من القطاعات الربعية المالية، وليس من خلال القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية وغيرها.

وباتت هذه الرأسمالية القوة الأكبر المسيطرة على الاقتصاد من خلال البنوك والبورصة، وقد كبر دور الرأسمالية الربعية وابتات من خلال الأرباح الهائلة التي تحققها، القوة الأكثر هيمنة، وهو ما مكنتها من الوصول إلى السلطة وفرض القوانين والتشريعات التي تكتنها من زيادة أرباحها وبالتالي إحداث تحول في طبيعة النظام الاقتصادي من اقتصاد يعتمد بشكل أساسي على الصناعة والزراعة، إلى اقتصاد مالي يعتمد على جني الأموال من البورصة وفتح الحدود وتعميم نظام العولمة المالية الذي يمكنها أيضاً من السيطرة على الأسواق في العالم، ختماً رسمياً، مشيراً إلى أن «الإطار القانوني الذي ركز على الانتخابات بقي غير كاف لإجراء استفتاء ديمقراطي بحق».

وأضاف: «إن التغييرات التي جرت في مرحلة متأخرة من عملية فرز الأصوات أنعت ضوابط مهمة»، في إشارة إلى قرار المجلس الانتخابي السماح باحتساب بطاقات الاقتراع التي لا تحمل ختماً رسمياً، مشيراً إلى أن «الإطار القانوني الذي ركز على الانتخابات بقي غير كاف لإجراء استفتاء ديمقراطي بحق».

وأكد أن إجراء الاستفتاء في ظل حالة الطوارئ التي أعقبت المحاولة الانقلابية في روسيا اليوم) (رويتزر- أف ب- روسيا اليوم)

ديولون أمس أن الفرص في الحملة التي سبقت الاستفتاء في تركيا حول توسيع صلاحيات الرئيس «لم تكن متكافئة»، وأن عملية فرز الأصوات شابتها تغيير في مصدر الأرباح الأساسية التي يحققها، يأتي من القطاعات الربعية المالية، وليس من خلال القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية وغيرها.

وباتت هذه الرأسمالية القوة الأكبر المسيطرة على الاقتصاد من خلال البنوك والبورصة، وقد كبر دور الرأسمالية الربعية وابتات من خلال الأرباح الهائلة التي تحققها، القوة الأكثر هيمنة، وهو ما مكنتها من الوصول إلى السلطة وفرض القوانين والتشريعات التي تكتنها من زيادة أرباحها وبالتالي إحداث تحول في طبيعة النظام الاقتصادي من اقتصاد يعتمد بشكل أساسي على الصناعة والزراعة، إلى اقتصاد مالي يعتمد على جني الأموال من البورصة وفتح الحدود وتعميم نظام العولمة المالية الذي يمكنها أيضاً من السيطرة على الأسواق في العالم، ختماً رسمياً، مشيراً إلى أن «الإطار القانوني الذي ركز على الانتخابات بقي غير كاف لإجراء استفتاء ديمقراطي بحق».

وأكد أن إجراء الاستفتاء في ظل حالة الطوارئ التي أعقبت المحاولة الانقلابية في روسيا اليوم) (رويتزر- أف ب- روسيا اليوم)

## الرفيقة بروين تركي إبراهيم

### الأمين العام لحزب الشباب الوطني للعدالة والتنمية

### وأخوتها وأخواتها وآل إبراهيم الحمود في مدينة القامشلي

### يتوجهون بالشكر والامتنان لكل من تفضل بمواساتهم وتقديم

### التعزية بوفاة المرحوم ياذنه تعالى

## تركي إبراهيم

### ويخصون بالشكر السيدة الدكتورة نجاح العطار

### نائب رئيس الجمهورية

### أهالي مدينتي القامشلي والحسكة

### الرفاق أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي

### قيادات الأحزاب الوطنية وأعضاء مجلس الشعب، وأعضاء

### لجنة متابعة الحوار الوطني وأعضاء مجلس محافظة دمشق،

### وهيئات وفعاليات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية وضباط

### الجيش والقوات المسلحة ورجال الأمن الداخلي ولجنة شؤون

### الأحزاب ورؤساء العشائر والشخصيات والفعاليات الدينية

### والمجتمعية وأعضاء غرفتي الصناعة والتجارة بدمشق

### وأصدقاء الحزب وآل الفقيد .

### وإنا لله وإنا إليه راجعون

## الداخلية العراقية: البغدادي في سورية ويتحرك على الشريط الحدودي

كشفت وزارة الداخلية العراقية أمس أن مزمع تنظيم داعش الإرهابي أبو بكر البغدادي ما زال حياً في سورية، يتحرك على الشريط الحدودي المحاذي للعراق، في وقت أفاد مصدر محلي في محافظة نينوى أمس بأن أحد أبرز مساعدي البغدادي قتل بغير أن مجهولين وسط تلغف غرب الموصل، وأن التنظيم أعلن حالة الاستفزاز العام.

وحذر رئيس خلية الصقور الاستخباراتية التابعة لوزارة الداخلية العراقية من «استهداف داعش للبلاد، بسماه للإرهاب السياسي مرحلة ما بعد تحرير الموصل»، مشيراً إلى أن «عصابة داعش تسعى لتوسيع إمبراطوريتها مع بعض الشخصيات السياسية المستفيدة من الغزو الإرهابي للمحافظات الشمالية»، بحسب صحيفة «الصباح» العراقية.

وأضاف رئيس الخلية: إن «ذلك حصل في الفترة السابقة عبر تدخل بعض الشخصيات السياسية في عمل القوات الأمنية بالضبط منها من اعتقال عناصر إرهابية، وكذلك منع الجيش العراقي من

## تنديداً بظلم الاحتلال الإسرائيلي

## إضراب ١٥٠٠ أسير فلسطيني عن الطعام



أسر وأهالي الأسرى المضربين عن الطعام في تظاهرة في مدينة رام الله بالضفة الغربية (أ.ف.ب)

تنديداً بسياسة سلطات الاحتلال الظالمة بحقهم، بدأ أكثر من ١٥٠٠ أسير فلسطيني أمس إضراباً مفتوحاً عن الطعام تحت عنوان «الحرية والكرامة»، في كل سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وكانت هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني والجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء كشفوا في تقرير مشترك عشية يوم الأسير الفلسطيني الذي يصادف أمس أن ٦٥٠٠ أسير ما زالوا يقبعون في سجون الاحتلال الإسرائيلي بينهم ٥٧ امرأة و٣٠٠ طفل.

وأفادت وكالة معا أن قرار الإضراب الذي جاء بعد إخفاق حوارات ونقاشات الأسرى مع ما تسمى إدارة المعتقلات لتحسين أوضاعهم لاقى صدى كبيراً في الأوساط الشعبية والرسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بدأت فعاليات التضامن الأحب بالمتبررات وقيام شطاء بحلق رؤوسهم.